الحفاظ على هوية القدس واجب شرعي ودولي

الأمير الحسن بن طلال
رئيس منتدى
الفكر العربي

"هذا المقال مُهدى إلى العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، اعترافا بشجاعتهم وثباتهم في وجه الشدائد والصعاب، وإلى كل من يهتم مخلصا صادقا بسلام دائم، وإلى أسرتنا الأردنية والفلسطينية لما أظهرته من صمود وما بذلته من تضحيات في خدمة فلسطين وقضيتها".

لا نجد مدينة في العالم تهفو إليها القلوب ويشترك في تقديسها أكثر من نصف سكان العالم كما هو الحال مع مدينة القدس التي تحظى بمكانة استثنائية لدى أتباع الأديان السماوية الثلاث، ولكن وإلى جانب المكانة الدينية للمدينة، فإن للقدس تاريخها العريق الذي يمتد آلاف السنين قبل الميلاد فقد سكنها اليبوسيون قبل قدوم إبراهيم عليه السلام. وهنا ندرك أنه ومهما كانت الموثوقية الدينية لمقولة الوعد الإلهي لإبراهيم بأن يجعل أرض كنعان لذرّيته، فإن ذلك لا يمكن أن يكون مبررا للظلم والاحتلال وتقويض الحقوق الطبيعية للشعوب في العيش بأمن وسلام في أوطانها.

آن الأوان أن تكون القدس حقا مدينة للسلام وأن يقوم الجميع بواجبهم تجاه المدينة المقدسة التي تحوي مكانة دينية مرموقة في التراث الديني الإسلامي والمسيحي واليهودي وتتميز بثراء نسيجها الاجتماعي

ومن منظور أخلاقي، فقد اتخذت مدينة القدس من اسمها "مدينة السلام" معيارا قيميّا أخلاقيا يكشف اعتلال النظم التي يجترح فيها الشر والطغيان. وهنا يمكن أن نفهم كلمات إرميا النبي والتي ينتقد فيها الظلم والعدوان اللذين اقترفهما أبناء يهوذا وبنيامين في شوارع أورشليم بالقول "طُوفُوا فِي شَوَارِعِ أُورُشَلِيمَ وَانْظُرُوا، وَاعْرِفُوا وَفَتِّشُوا فِي سَاحَاتِهَا، هَلْ تَجِدُونَ إِنْسَانًا أَوْ يُوجَدُ عَامِلٌ بِالْعَدْلِ طَالِبُ الْحَقِّ، فَأَصْفَحَ عَنْهَا؟" (إرميا 1:5).

ومن جانب دولي، فقد عانت البشرية من ويلات الحروب على مر الزمن والتي خلفت وراءها الملايين من القتلى والمهجرين، فكان الحل الأممي بإنشاء منظمة دولية تقوم على أساس حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبظهور منظمة الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، بدأت الخطوات العملية نحو تبني قواعد أساسية للقانون الدولي تقوم على احترام الوجود الإنساني بصرف النظر عن الأصل أو العرق أو الدين. فجرى توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكرس حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، ابتداء من مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وانتهاء بحقها في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية. فلا يجوز حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة به.

وعلى الرغم من ثبات الركائز الدولية الحاضنة لحقوق الإنسان، إلا أننا لا نزال نعاني من حالة من الإنكار لحق الغير في الحفاظ على هويته وقوميته. فالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن لها أن تحقق الغاية المرجوة منها ما لم تحدث هناك نقلة نوعية في مفاهيم أساسية لدى المخاطبين بها، فننتقل من حالة العداء ومحاولة طمس حقائق الماضي الثابتة الراسخة، إلى الاحترام المتبادل والعيش بسلام. فالفكرة الأساسية هي التعلّم من خلال فهم موروث الآخر، وأن بناء الثقة يقود على الأقل إلى الحوار القائم على تعظيم القيم المشتركة.

بالعودة إلى الوراء، فبموجب قانون مرسوم القانون والإدارة (التعديل رقم 11) الصادر في 27 يونيو 1967 والقانون المعدل لمرسوم الهيئات البلدية الصادر في اليوم نفسه، قرر وزير الداخلية أن يشمل قانون إسرائيل وإدارتها "المدينة القديمة" ومناطق أخرى مجاورة، أي ما سمي "بلدية القدس الكبرى". وتصرفت إسرائيل بوصفها دولة احتلال عسكري دون أي حق يجيزه لها القانون الدولي.

وتقتضي المادة 43 من تنظيمات لاهاي لسنة 1907 أن على "دولة الاحتلال أن تحترم القوانين النافذة في القُطر ما لم يحل دونها وذلك بصورة مطلقة"؛ ولا يمكن أن يتوافق قانونا الكنيست المذكوران أعلاه مع المادة 43. وهذا تعارض أساسي بين تنظيمات لاهاي ونظام إسرائيل القانوني والإداري.

وتنص المادة 56 من تنظيمات لاهاي "يجب أن تُعامل أملاك السلطات المحلية... حتى حين تكون أملاكا للدولة، معاملة الأملاك الخاصة". والمادة 46 "يجب احترام الملكية الخاصة... ولا يجوز مصادرة الأملاك الخاصة". وحين تُفحص الإجراءات الإدارية وغيرها المتخذة بالنسبة إلى التنظيم البلدي لمدينة القدس، يتضح أن حكومة إسرائيل لم تعتبر المادتين 56 و46 ملزمتين لها، وكانت تُنفذ قانونها المحلي.

وتوجد أدلة على أن عددا من البيوت والمباني المملوكة لأفراد عرب قد هدمت أو دمرت من أجل بناء عمارات شقق كبيرة في ضواحي المدينة بالإضافة إلى الاستملاك الإجباري لأراض وأملاك والذي ليس ضروريا للغايات العسكرية إلا أنه يفي باحتياجات الإسرائيليين إلى مساكن. وهذه الإجراءات، على نطاق كبير، تقلب التوازن الديموغرافي للسكان. وحين يكون الاستيلاء مصادرة فإنه على الأرجح انتهاك للمادة 46 من تنظيمات لاهاي، وحين يُهدم عقار عربي أو يُدمر فإنه انتهاك للمادة 53 من معاهدة جنيف.

إن السكوت على هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والاستمرار فيها ستكون له تبعات جسيمة على أرض الواقع وتهديد للسلم. إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين مرتبط ارتباطا وثيقا بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقرارات الأممية والتي تجرم أفعال الاستيطان والسيطرة على الأراضي بالقوة، وتزييف الحقائق على الأرض. فضم الأراضي المحتلة ومصادرة الأملاك هو انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقيات جنيف، كما أنه يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعتبر أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة هو أمر "غير مقبول".

وبما سيتبقى من الضفة الغربية من أجزاء بعد الضم لن يكون بمقدور الفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة عليها. فالاستيطان سيحول الضفة الغربية إلى "بانتوستان فلسطيني"، مكون من أجزاء من أراض غير متصلة مع بعضها البعض ومحاطة بالكامل بإقليم دولة إسرائيل دون أن يكون لها أي اتصال بالعالم الخارجي. وهذا ما سيجعل المساعي الدولية وحتى لدى بعض القوى السياسية الإسرائيلية لتطبيق حل الدولتين ضربا من ضروب الخيال، إذ لا تقبل النظم السياسية والدستورية إقامة دولة إقليمها يعاني من تفكك وعدم ترابط وانعزال.

ومن ويلات ضم الأراضي الفلسطينية أنه سيخلق واقعا سكانيا غير عادل. فالشعب الفلسطيني لن يترك أرضه أو يتنازل عنها بسهولة، والمقدسيون المرابطون في رحاب القدس وجوار المسجد الأقصى المبارك هم الطائفة المنصورة التي بشّر بها النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الشريف في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس. وبالتالي سيخلق الضم حالة مخالفة لقواعد القانون الدولي تتمثل في وجود شعبين يعيشان في نفس المكان ويخضعان لذات السلطة السياسية، إلا أنهما يتمتعان بحقوق غير متساوية. وهذا ما ستضطر القوانين الوضعية في إسرائيل إلى تكريسه بشكل واضح وجلي، فيكتمل المشهد السياسي على جريمة فصل عنصري جديد في القرن الحادي والعشرين.

أما هدم المنازل الفلسطينية ومصادرتها كإجراء عقابي، فهو يعد شكلا من أشكال العقاب الجماعي خلافا للقانون الدولي. فالعقوبات الجماعية تعد ضربا من ضروب الجرائم الدولية وانتهاكا لنصوص القانون الدولي الإنساني ومبادئ العرف الدولي. كما ينطوي هدم الممتلكات في القدس المحتلة على انتهاك صارخ للحق في الملكية الخاصة وللحق في السكن. وهذه الأفعال غير المشروعة دوليا والتي تهدف إلى تغيير ملامح المدينة المقدسة تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، والذي يعد قاعدة دولية آمرة.

المنطقة العربية تعيش اليوم حالة غير مسبوقة من التوتر على كافة الأصعدة، وأصبح السلام والعيش المشترك يقبعان في آخر الأولويات. فالسعي إلى السلام بين الشعوب قد جرى هدمه بسبب التدهور الحاصل في الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يدخل ممرات مظلمة ستؤدي إلى زيادة حدة التوتر وتصعيد التهديد الأمني والتطرف. فالأمن مقابل السلام قاعدة حكيمة بحاجة إلى أن نؤمن بها ونسعى إلى العمل على تحقيقها، وذلك من خلال اختراق الطريق المسدود، والخروج إلى طريق هدفه الوصول إلى سلام شامل في الشرق الأوسط.

الحكمة والعقلانية تدعواننا اليوم إلى العمل من أجل زيادة استقرار دول المنطقة، في إطار تسوية عادلة تستند إلى حل الدولتين. فوسطية القدس تدعونا إلى تلمّس مفاهيم التاريخ على أساس العِبر، وليس على أساس استمرار الظلامة ومفهوم القلعة العازلة. فالقدس يجب أن تخضع إلى رؤية متكاملة، تحافظ على هويتها الدينية من جانب وتحمي المدينة التاريخية والعرب المقدسيين فيها، الذين ما فتئوا يتعرضون لعمليات الانتقام والتهويد، كتلك التي حدثت منذ أول أيام الاحتلال تجاه حي المغاربة، واليوم في باب العمود وسلوان والشيخ جراح.

لقد آن الأوان أن تكون القدس حقا مدينة للسلام، وأن يقوم الجميع بواجبهم تجاه هذه المدينة المقدسة الجريحة التي تحوي مكانة دينية مرموقة في التراث الديني الإسلامي والمسيحي واليهودي وتتميز بثراء نسيجها الاجتماعي. ولا بد من الاهتمام بتحقيق المعاملة المتساوية والرفاهية لجميع سكانها، فمصير المدينة المقدسة يهمنا جميعا فهي تعني الكثير للعالم بأسره، وما يحدث في المدينة هو بمثابة مؤشر كوني على سمو أو انحدار العلاقات بين أتباع الأديان أولا، ثم بين المجتمعات والثقافات المختلفة في حضارتنا البشرية المشتركة.

مرتكزات جديدة للسياسة الخارجية المصرية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

كشفت الأزمات الإقليمية التي تواجهها مصر أنها بحاجة إلى سياسة خارجية جديدة، فقد نجحت في نسج شبكة كبيرة من العلاقات مع قوى متعددة لكنها لم تنعكس بشكل إيجابي عليها أو تسهم في تسهيل مهمة حل المشكلات التي تتعرض لها، فلا تزال غالبيتها معلقة أو ساكنة.

ما يحدث من تطورات في النظامين الإقليمي والدولي انعكس على مصر وغيرها، حيث لعبت كثافة الصراعات دورا في الحد من القدرات التقليدية للسياسة الخارجية، وأثر تشابك النزاعات وتنوع أطرافها على حيوية الدولة في جني ثمار سريعة، ناهيك عن التحول في خطط قوى كبرى، كالانسحاب من التوترات والانخراط فيها.

ثمة تغيرات كثيرة في المنطقة أرخت بظلالها على موازين السياسة الخارجية في الإدارة المصرية، لكن هناك عنصرين لافتين لهما تأثيرات أكبر، يفرضان على القاهرة ضبط تصوراتها بعد تقليل الاعتماد عليهما، الأول التذبذب في العلاقات مع الولايات المتحدة، والثاني الخلل الظاهر في المنظومة العربية، جماعة وفرادى.

في تفصيل كل عنصر تتضح الكثير من المحددات التي تؤكد حجم التغير الذي حدث، وما يمكن أن يؤدي إليه من تطورات في السياسة الخارجية لمصر، وما يفرضه من طقوس جديدة كي تتمكن من أن تتواءم مع التحولات المقبلة، وربما تضطرها المستجدات إلى تبني إستراتيجية مختلفة عما عهدته طوال العقود الخمسة الماضية.

بالنسبة إلى العنصر الأميركي لم تعد واشنطن الرافعة التي تستند عليها القاهرة، وتأسس قوامها مع توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل وتوابعها السياسية والأمنية، فإدارة الرئيس جو بايدن تميل إلى الاحتفاظ بمسافة عن مصر، مع التسليم بالثوابت التي تأخذ منحى عسكريا، ما يعني أن هناك تباينا في التفاصيل على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دعك من الارتباك الذي تمر به الإدارة الأميركية حيال القضايا التي تتعامل معها، وركز على أنها لا تدعم التصورات المصرية، أو بمعنى أدق لا تقف معها في خندق واحد في الملفات الخلافية، وإن بدت في الملف الفلسطيني قريبة من رؤيتها بشأن حل الدولتين، غير أنها لم تتخذ من التصرفات ما يدعم هذا التوجه.

واجهت القاهرة معاناة في ليبيا خلال عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي قيل إنه أكبر داعم لمصر في حينه، واضطرت إلى الانفتاح على قوى مختلفة للتنسيق معها، وكانت واشنطن إحداها، ولا يزال الموقف مستمرا على النمط المتذبذب، وربما يتغير سلبا إذا وجدت الولايات المتحدة الحاجة لمضايقة مصر.

تكرر الموقف نفسه مع أزمة سد النهضة، فمع أن القاهرة تدرك قوة الدور الأميركي وقدرته على ممارسة ضغوط على إثيوبيا، غير أن إدارة بايدن تعزف عن المساعدة في حل أزمة مستعصية تصطحب معها روافد تؤثر على مصر وتصرفاتها الخارجية، وفي حالة تبني خيار خشن فقد تجد نفسها في صدام ممتد مع واشنطن.

أيقنت القاهرة أن أدواتها الغربية عموما يصعب التعويل عليها في المساندة أو المساهمة في حل الأزمات الخارجية التي تتعرض لها، وبعضها وجودي، ما يؤدي إلى الاتجاه نحو قوى مثل روسيا والصين، لأن غالبية الدول الأوروبية الفاعلة تتمسك بالدوران في فلك الولايات المتحدة، والهامش المستقل الذي تتحرك فيه لن يسمح لها بتحقيق فائدة للقاهرة.

تأتي المشكلة من أن أي التفاتة سياسية كبيرة ناحية روسيا والصين تقود إلى تغيرات في توازنات القوى بالمنطقة، فنجاح القاهرة في الانفتاح عسكريا على قوى متناقضة من الشرق والغرب جاء ضمن سياقات خاصة بمعادلة تجارة السلاح، والتي تكون مقبولة عند حدود معينة، بينما خروجها عن الحد المسموح به في نوعيات التسليح والمعدات يجلب ضغوطا، والمثل الظاهر على ذلك التحذيرات التي وجهت للقاهرة بعد توقيع اتفاقيات مع موسكو للحصول على طائرات سوخوي المتطورة.

يبدو الوضع بالنسبة إلى السياسة الخارجية أبعد ما يكون عن الانحيازات المعروفة، لأن تبني مواقف داعمة لمصر يجبرها على دفع ضريبة باهظة، فلا توجد دولة تقدم صكوك غفران مجانية في ظل الحرص البالغ على تعدد جبهات الحركة عقب انهيار الأفكار التي انطوت عليها سياسة المحاور التقليدية.

فقد تكون هناك دولة متفقة مع دولة ثانية في ملف معين ومختلفة معها في آخر، فالدعم الكلي الحاسم على القواعد الأيديولوجية انتهى تقريبا في العالم، ما يستلزم تضحيات في التصورات تنطلق من عملية تبادل المصالح، وهو ما تجد مصر نفسها أمامه إذا أرادت إرساء العطاء على روسيا مثلا، وتحمل تبعات الخروج عن الطوق الأميركي.

موسكو التي تستمتع بالضغوط الخارجية الواقعة على القاهرة يمكن أن تجدها فرصة لإعادة صياغة العلاقات معها بما يقربها من علاقتها مع النموذجين الإيراني والسوري، أو حتى التركي الذي حقق نجاحا لكليهما، مع مراعاة الفروق النسبية في التصرفات التي تتبناها أنقرة في مناطق عدة ولا تنسجم مع المعادلة التي تقيمها القاهرة لنفسها في السياسة الخارجية وتتمسك بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

أما بالنسبة إلى الدائرة العربية، فالملاحظ أن المحيط الخليجي الذي كان أحد صمامات الأمان ومن الثوابت المركزية في السياسة المصرية بدأ يتغير، خاصة مع كل من السعودية والإمارات، وظهر التباعد في إدارة الأزمة مع قطر وتركيا، وتعزز مع إيران، حيث حافظت مصر على علاقتها هادئة مع طهران ونيولها في المنطقة.

أسهم تسريع وتيرة العلاقات بين دول خليجية وإسرائيل، دون تنسيق مع مصر، بدور بالغ في الفجوة الراهنة، وجعلها تعيد التفكير في شبكة الأمان المشتركة، لأن كل تقدم تحرزه إسرائيل على مستوى التطبيع وامتداداته يعد خصما من رصيد حركة القاهرة الإقليمية، وعليها البحث عن أطر جديدة تمكنها من تعويض فقدان هذه الشبكة مستقبلا.

زادت الأزمة مع خيبة أمل الرهان المصري على السعودية والإمارات في الضغط على إثيوبيا لتخفيف تعنتها في أزمة سد النهضة، حيث ضخ البلدان استثمارات هائلة للاستفادة من النتائج التنموية الناجمة عنه، وظهرتا كأنهما مرتاحتان للورطة التي تعيشها مصر، ما يدفعها للتفكير في استدارة كبيرة، إذا استمر الحال على ما هو عليه.

تتجه بوصلة التفكير المصري نحو الانفتاح على العراق، وتعزيز العلاقات مع الأردن، وتوطيدها مع السودان، والنظر بعيدا إلى دول المغرب العربي، لتمتين أعمدة السياسة الخارجية لمصر، لكن هذه الدول لديها مشكلات عميقة لن تسمح لها بمساعدة القاهرة، بل هي تنتظر مساعدات مادية ومعنوية قد لا تستطيع مصر توفيرها.

تفضي النتيجة الطبيعية لهذه التعقيدات إلى تحلل تدريجي من الالتزامات العربية، ما يعني انزواء نحو الداخل، بما يضر بالمصالح المصرية التي تتسع انتكاساتها مع كل انكفاء، لذلك عليها البحث عن أطر منتجة تمثل روافع جديدة في سياستها الخارجية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk